

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية وفي مواجهتها للتحديات الراهنة"

بيان مقدم من الرابطة الدولية لأخوات المحبة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

ليس مستغرباً أن نكون، تيمناً باسم منظمنا، التي تمثل ٩٠.٠٠٠ امرأة وفتاة في ١٢٤ بلداً، متفائلين؛ فنحن متفائلون بأننا نقف حقاً على شفى تحقيق نقلة نوعية على الصعيد العالمي، إذ بدأ العالم يعي أن تحقيق التنمية المستدامة يجب أن يشكل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها وضع السياسات الدولية، وأن التنمية المستدامة الحقيقية تعني تحقيق المساواة الاقتصادية والبيئية. وتهيب منظمنا، باعتبارها صوتاً للمرأة في العالم، بالمجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص ضمان تحويل هذه النقلة النوعية إلى حقيقة واقعة ولا أن تصبح مجرد بند آخر يضاف إلى قائمة طويلة من الالتزامات الدولية غير المحققة.

وفي ضوء انعقاد العديد من الاجتماعات ومحافل وضع السياسات والمؤتمرات على الصعيد الدولي التي تركز على الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، يجب علينا أن نكفل بشكل واثب جعل دور المرأة والفتاة، ولا سيما النساء والفتيات الريفيات، في صلب هذه المناقشات والقرارات.

إن للمرأة دوراً حيويًا في إدارة وتنمية البيئة. ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة (المبدأ ٢٠ من إعلان ريو لعام ١٩٩٢).

تمثل المرأة اليوم ٤٠ في المائة من القوة العاملة في العالم و ٤٣ في المائة من القوة العاملة العالمية في الحقل الزراعي وأكثر من نصف طلاب الجامعات في العالم. وسترتفع الإنتاجية إذا ما استخدمت مهارتهن وموهبتهن بشكل كامل. فمثلاً، إذا كانت للمزارعات نفس قدرة المزارعين على الحصول على الأسمدة وغيرها من المدخلات، فإن محصول الذرة يمكن أن يزيد بنسبة تقارب السدس في ملاوي وغانا، كما يمكن أن تزول الحواجز التي تميز ضد المرأة العاملة في بعض القطاعات أو المهن (البيان الذي أدلت به ممثلة الرابطة في المنتدى المفتوح المعني بالقضايا الجنسانية خلال منتدى السياسات لعام ٢٠١١ في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

إن الاستثمار في الزراعة الضيقة النطاق، لا سيما من خلال المرأة، هو خطوة حيوية نحو مواجهة التحديات التي يطرحها إنتاج الغذاء في المستقبل. فالحكومات لا تفي بالتزاماتها الدولية بحماية المرأة من التمييز، نظراً لاستمرار الفجوة القائمة بين التمييز بحكم القانون والتمييز بحكم الواقع. وعليه، فإن المرأة الريفية لا تزال تواجه صعوبة أكبر في الحصول على مجموعة من الموارد كالائتمان والأرض والمدخلات الزراعية والإرشاد الزراعي، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب واضحة بالنسبة لأمنها الغذائي. وتتسم قضية تملك الأراضي

بأهمية خاصة بالنسبة للمرأة (فقرة مقتطفة من بيان أدلت به ممثلة الرابطة في اليوم الدولي للمرأة بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في عام ٢٠١١).

إن الرابطة الدولية تطالب الحكومات بالالتزام بتعليم وتمكين وتحسين قدرات الفئات الأكثر تضرراً من التدهور والدمار البيئيين والاقتصاديين، أي النساء والفتيات الريفيات، كي يتمكن من المشاركة على نحو فعال في صنع القرار ورسم السياسات بما يحقق التنمية المستدامة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي. فقد أثبت نموذج التعليم الذي تنتهجه الرابطة في تعليم النساء والفتيات من خلال زيادة فرص اكتسابهن للمهارات وتمكين النساء والفتيات من خلال زيادة ثقتهن بأنفسهن، وإتاحة الفرص في المجتمع الأوسع نطاقاً لضمان توفير الخيارات لهن، أنه النموذج الأكثر فعالية في سياق احتياجات المرأة الريفية والتنمية المستدامة.

وبوضع هذا الأمر في الاعتبار، تقدم الرابطة التوصيات التالية إلى المشاركين في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة، بناءً على معرفة وتجربة مباشرتين من شبكة منظمات قاعدتنا الشعبية في جميع أنحاء العالم والنوادي المجتمعية في شمال العالم وجنوبه. وقد جُمعت هذه التوصيات ضمن ثلاث فئات. في الفئة الأولى، نقدم توصياتنا على أساس عملنا في مجالات العمل والدعوة والتوعية بهدف تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية وفي مواجهتها للتحديات الراهنة. وفي الفئة الثانية، نلاحظ باهتمام أن العديد من التوصيات التي قدمناها للدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة، في سياق الحصول على التعليم، لا تزال صالحة في ما يتعلق بالمرأة الريفية. وقد أعدنا تأكيد هذه التوصيات تحديداً للمرأة الريفية. وأخيراً، ضمّنا توصياتنا مقتطفات ذات صلة وضعناها بمجموعة الجهات النسائية المعنية الرئيسية في إطار الإعداد لمؤتمر قمة الأرض لعام ٢٠١٢ (ريو +٢٠)، الذي تشارك فيه الرابطة بشكل فعال. وتتسم هذه التوصيات بأهمية بالغة بالنسبة إلى الموضوع ذي الأولوية للجنة وضع المرأة لهذا العام، ونعتقد أنها تستحق الاهتمام.

وتحث الرابطة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الآخرين المعنيين على ما يلي:

- الاعتراف بالأهمية المتزايدة لدور المرأة باعتبارها المنتج الرئيسي والمشتري الرئيسي للأغذية، والإقرار بعدم توفير الحماية والدعم الكافيين لحقوقها حتى الآن.
- القيام، بحلول عام ٢٠٢٢، بتطبيق التشريعات والسياسات المحلية التي من شأنها ضمان الوفاء بكامل الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو، بما في ذلك إنشاء وتمويل آليات التدقيق المناسبة لضمان المساءلة والشفافية.

- كفالة أن تكون إجراءات تمكين المرأة الريفية، متخذة على نطاق المنظومة وأفقية، عوض أن تكون رأسية وقائمة على المشاريع.
- إنهاء كل النهج أو الأنشطة أو السياسات التي ترسخ التمييز بين الضحية والمنقذ، وكفالة اتباع نهج مجدية ومحترمة ومستندة إلى حقوق الإنسان في تمكين النساء والفتيات الريفيات.
- الاعتراف بأن سياسات الاقتصاد الكلي الناشئة من تراتبية هرمية بالية وأبوية بطبعها تنحو إلى التمييز ضد الاحتياجات المراعية للاعتبارات الجنسانية للنساء والفتيات، أو إلى تجاهلها. ويجب العمل على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مناسبة للاقتصاد الجزئي، بالتشاور مع المتضررين من هذه السياسات، لضمان حماية وإحقاق حقوق الإنسان للنساء والفتيات الريفيات.
- العمل على نحو عاجل لتنفيذ سياسات وبرامج توفر الأمن للنساء والفتيات الريفيات في المجالات التالية: الأمن المالي والأمن الوظيفي وأمن حيازة الأراضي والأمن الغذائي والتحرر من العنف والحصول الآمن على التعليم والتدريب، وتوفير مكان لهن في منتديات صنع القرار.
- تشجيع المزيد من القيادات النسائية في المنظمات الدولية ذات الصلة بالأغذية والزراعة من خلال توفير فرص التدريب والتوجيه. وأشارت بقلق ممثلة الرابطة لدى منظمة الأغذية والزراعة إلى عدم وجود مرشحات هذا العام لانتخابات المدير العام. وتنوه الرابطة مع التقدير بأن المدير التنفيذي الحالي لبرنامج الأغذية العالمي هي امرأة. وتشير الرابطة إلى التوصيات التالية ذات الصلة التي قُدمت إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين، في سياق الموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين:
- كفالة أن تتخذ السياسات والبرامج نهج التعليم والعمل طوال الحياة، على نحو يقر ويتفهم بأن الحصول على التعليم حق من حقوق الإنسان في جميع الأعمار، وأن للنساء والفتيات احتياجات مختلفة في أوقات مختلفة من حياتهن.
- تحسين وترتيب أولويات مفصلة على النحو المناسب وجمع بيانات قابلة للمقارنة دولياً، تشمل مؤشرات للعمليات والنتائج، التي تنأى بعيداً عن العوامل الاقتصادية البحثية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، وتنحو في اتجاه مقارنة التنمية من منظور شامل. وأشارت ممثلة الرابطة في جنيف، بعد الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١، إلى وجود انتقادات متزايدة للتركيز على مجموعة الـ ٢٠،

وهي ليست منظمة تتخذ من الأمم المتحدة مقراً لها، كما أنها لا تعالج قضايا غير متعلقة بالتمويل.

- العمل مع الشركاء المحليين لتحسين المرافق كي يتيسر للنساء والفتيات الحصول على تعليم مقبول ومتاح وجيد النوعية. ويشمل ذلك مرافق الصرف الصحي المناسبة المراعية للاعتبارات الجنسانية وهيئة بيئات آمنة ومهاجع للفتيات وجوانب أخرى حسب الاقتضاء.
- اتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان في التعليم والعمل، يولي اهتماماً وتركيزاً خاصاً لمشاركة المرأة والفتاة في صنع القرارات والسياسات في طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك في المجالين العام والخاص.
- كفالة عدم التقليل من شأن العمل الذي تسوده "الإناث" تقليدياً في الزراعة والإنتاج الزراعي والغذائي، أو عدم حصره في الاقتصادات غير الرسمية.
- مقارنة مسألة الحصص القائمة على أساس جنسية أو اعتبارات جنسانية بتخطيط دقيق وكفالة إعداد المرأة، من سن مبكرة، إعداداً كاملاً بتزويدها بجميع المعارف والمهارات اللازمة لتولي الأدوار القيادية التي قد تخصص لها أو باتباع آليات مماثلة أخرى؛ وإلا فسخلق نظاماً يفرض الفشل على المرأة دون قصد، مما يعزز وجهات النظر القائمة على التحيز الجنسي.

توصيات مجموعة الجهات النسائية المعنية الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة (ريو + ٢٠):

- الالتزام باتخاذ تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية تكون ملزمة على الصعيدين الدولي والوطني في مجالي الاقتصادات المستدامة والمنصفة وإدارة التنمية المستدامة.
- الالتزام بأهداف ومؤشرات مشاركة المرأة.
- إدراج المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة.
- التصدي للقضايا المستجدة التالية:
 - الأمن الغذائي والسيادة الغذائية؛
 - حقوق المرأة في الأرض وفي التملك، ومنع الاستيلاء على الأراضي؛
 - خصخصة وتسليع المشاعات؛

- أنواع الطاقة المتجددة النظيفة؛
 - المرأة والمجرة؛
 - الأعباء المترتبة على الحصول على المياه بالنسبة للمرأة؛
 - المخاطر الصحية على النساء والفتيات الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة والتنمية.
-